كامل العوضي أثناء دخوله موقع الاحتفال

خلال حفل استقبال أقامه على شرف ناخبات الدائرة الأولى لشكرهن

كامل العوضي: السلطة التشريعية إذا لم تحسن استخدام أدواتها الدستورية فستغفل التشريع وتعطل التنمية

أكد النائب كامل العوضي أن ايمان المرأة بالديموقراطية وبحقها في اختيار من يمثلها داخل قبة البرلمان جعل مشاركتها في الانتخابات مشاركة فاعلة، مشيرا الى أن المرأة الكويتية ستبقى الشريك الأساسي في الدولة المدنية تحت ظلال الدستور الذي أقر لها حقوقها السياسية والمدنية، وشرع مشاركتها في مسيرة النهوض والبناء.

جاء ذلك خلال حفل الاستقبال الذي أقامه النائب كامل العوضي على شرف ناخبات الدائرة الأولى وأعرب من خلاله عن شكره العميق للناخبات ولمساندتهن ودعمهن له خلال حملته الانتخابية، لافتا الى ان دعم ومساندة ناخبات الدائرة الأولى له كان لهما اثر كبير في تحقيق النتيجة التي حصل عليها.

وقال العوضي: ليس من العيب ان نختلف ولكن علينا ان نتفق على مصلحة الكويت، فلا نشكك بوطنية أحد، ممن نؤيدهم او من نختلف معهم، فالكل يسعى لمصلحة الكويت، ولكل وجهة نظره والطريقة التي يعالج بها مشاكل البلد، فجميعنا في مركب واحد ويجب نقبل بالعملية الديموقراطية ونتائج الانتخابات وان نتعاون جميعا لمصلحة الكويت.

وأضاف العوضي ان الحياة السياسية في الكويت شهدت خلال الفترة السابقة أزمات متلاحقة وتوترا بين مجلس الأمة والحكومة، الأمر الذي عطل التنمية واثر سلبا على أداء كلا الطرفين، لافتا الى ان الحكومات التي شكلت وفق مبدأ المحاصصة والترضيات كانت تتسم بالضعف وعدم القدرة على الأداء.

حكومات المحاصصة والترضيات اتسمت بالضعف وعدم القدرة على الأداء

إيمان المرأة بحقها في اختيار من يمثلها داخل البرلمان جعل مشاركتها في الانتخابات فاعلة

ليس من العيب أن نختلف ولكن علينا أن نتفق على مصلحة الكويت وألا نشكك بوطنيتنا

وتابع العوضي: ان السلطة التشريعية إذا لم تحسن استخدام أدواتها الدستورية وتنشغل بالصراعات والجدل السياسي والتأزيم فلاشك انها ستغفل التشريع الذي يكفل تسريع عجلة التنمية ويحل الكثير من القضايا التي تحتاج الى تشريعات وقوانين وكذلك ستعطل مصالح المواطنين.

وشدد العوضي على أهمية تفعيل دور المرأة في المجتمع واستكمال منظومة حقوقها السياسية والاجتماعية، مؤكدا ان المرأة هي الأم والأخت والزوجة وهي مصنع الرجال وبيدها صناعة مستقبل الكويت ولابد ان توضع التشريعات التي تخص المرأة والأسرة بشكل عام موضع الأولويات.

وبيّن العوضي: ان الكويت تحتاج اليوم الى نبذ الخلافات والمشاحنات والتسامي على الجروح السابقة، مشيرا الى انه بدون التعاون نهدم بلدنا.

وأكد العوضي ان المواطن يحتاج الى الانجاز الحقيقي من السلطتين التشريعية والتنفيذية، لافتا الى ان الانجاز لن يتحقق الا بتعاون الطرفين، وان يدا واحدة لا تصفق.

وأضاف ان المرحلة القادمة تستدعي وجود خارطة طريق لبناء وتنمية الكويت، مشيرا الى أن الكويت تمر بظروف حساسة ودقيقة وعلى مجلس الأمة والحكومة المقبلة أن يعملا وفق رؤية واحدة وان يضعا الأولويات من أجل العمل على إصلاح الوضع القائم.

وقال العوضي: ان تشكيلة البرلمان تبشر بخير ولمست من اخواني النواب خلال لقاءاتنا الأخيرة رغبة صادقة منهم في العمل الجاد من اجل الكويت وتحقيق انجازات حقيقية على ارض الواقع والدفع بعجلة التنمية قدما وإخراج البلد من حالة الجمود التي سيطرت عليه خلال المرحلة السابقة وتحدثنا عن ضرورة تعاون السلطتين وأهميته لانجاح عمل المجلس والحكومة معا، مشيرا الى ان هناك اتفاقا نيابيا بأن يتعاون الجميع على جعل المرحلة المقبلة مرحلة عمل تنصب مباشرة على إنجاز القضايا التنموية ومعالجة هموم الناس.

وأضاف العوضي: ان النواب جميعهم لديهم رغبة حقيقية في تجنب كل ما من شأنه اعاقة مسيرة الحراك النيابي التنموي، مشيرا إلى أن المطلوب في المرحلة المقبلة أن يكون العمل النيابي المشترك ليس منصبا على اصطفافات أيا كان لونها، وإنما عمل من أجل المضي قدما بالكويت إلى الأمام في مختلف المستويات.

كامل العوضي في حوار مع إحدى كبيرات السن

العوضي متوسطا الناخبات

جانب من حفل استقبال ناخبات الدائرة الأولى

كامل العوضي بين ناخبات «الأولى»

عسكر يدعو الخالد والجراح لعدم إنهاء خدمات العسكريين بدعوى تقدمهم في السن

دعا النائب عسكر العنزي نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع الشيخ أحمد الخالد الصباح ورئيس الاركان العامة للجيش الفريق خالد الجراح الصباح لضرورة إنصاف عدد كبير من العسكريين البدون والخليجيين ممن تجاوزوا السن القانونية بمقاييس الجيش، وهي سن ما فوق الـ 55 عاما. مطالبا بالتجديد تلقائيا لهذه الفئة التي خدمت العلم الكويتي بإخلاص، وعدم إنهاء خدماتها في المؤسسة العسكرية قبل بلوغهم الـ 60 عاما كما هو معمول به سابقا.

واضاف: انه من غير المعقول أن يقوم الجيش بإصدار قرار إنهاء

عسكر العنزي

خدمات عدد كبير من العسكريين البدون والخليجين وذلك بسبب تجاوزهم السن القانونية علما بأن السن القانونية لإنهاء الخدمة في المؤسسة العسكرية هي 60 عاما حيث إن الذين تم إنهاء خدماتهم لم يكملوا السن القانونية المذكورة، مستغربا من الاجراءات التي تقوم بها هيئة الخدمات الطبية للعسكريين البدون والخليجيين الذين يرغبون في التجديد وذلك من خلال الفحص الطبي الذي يعمل لهم وكأنهم عسكريون جدد عند التحاقهم بالسلك العسكري.

وتمنى عسكر من وزير الدفاع، ورئيس الاركان وقف هذا القرار المجحف بحق اخوانهم من العسكريين، وذلك تكريما لخدماتهم الجليلة التي قدموها للكويت طيلة سنوات التحاقهم بشرف الخدمة العسكرية والتي مضى عليها اكثر من 30 و40 عاما ومنهم من شارك في حرب تحرير الكويت ومنهم من أسر ابان الغزو الغاشم، وهو يدافع عن العلم والوطن تحت راية الله والوطن والامير، معربا عن أمله في التراجع عن هذا القرار «حيث ان هؤلاء العسكريين يعولون عددا كبيرا من الأسر، ولديهم العديد من الالتزامات العائلية، ومن المفترض تقدير ظروفهم الإنسانية».

عبدالحميد دشتي: لا اعتراض على عودة وزراء الداخلية والدفاع والخارجية ماداموا التزموا بتوجيهات الأمير

شدد النائب د.عبدالحميد دشتي على ان عملية اختيار الوزراء يجب ان تحكمها معايير وضوابط تنسجم مع المرحلة الحالية التي تتطلع فيها البلاد لنهضة تنموية شاملة.

وقال دشتي في تصريح صحافي «سبق وان تمنينا على سمو رئيس الوزراء الشيخ جابر المبارك ان يحسن اختيار وزرائه في هذه المرحلة التي يتطلع فيها الشعب الكويتي للانجازات، فالشعب سئم الشعارات التي دأب البعض على رفعها طيلة المجالس الفائتة دون تحقيق ادنى المطالب التي كان يطالب بها ابناء الكويت».

د.عبدالحميد دشتي

واضاف دشتي ان الحكومة بتشكيلتها المقبلة لن يكون لديها عذر للتنصل من مسؤولياتها تجاه الكويت، خصوصا في ظل تركيبة المجلس الحالي الذي اعلن غالبيته عن مد يد العون للحكومة المقبلة شريطة ان تكون خالية من عناصر التأزيم، موضحا انه لا يوجد لدينا اعتراض على رجوع وزراء الداخلية والخارجية والدفاع ماداموا سيلتزمون بتوجيهات سمو الأمير.

ولفت الى ان الاعتراض السابق على اداء سمو رئيس الوزراء الشيخ جابر المبارك كان نتيجة لمحاباته كتلة الاغلبية في المجلس الفائت على حساب الاقلية، ولكن بعد اعتراف سموه بهذا الخطأ جعلنا نؤمن بأن سموه يحمل نهجا جديدا ينسجم مع المرحلة الحالية، الامر الذي سيدفعنا للتعاون معه لتحقيق الخطط الرامية لتطوير الكويت.

وتابع «ان هذا الكلام لا يعني اننا سنتخلى عن مسؤولياتنا في متابعة ومراقبة اداء الحكومة ومحاسبتها على اي تقصير، فنحن لن نكون اراجوزات او اباجورات، بل سنكون عند حسن ظن ناخبينا الذين منحونا ثقتهم وعموم اهل الكويت».

المعيوف: وزير الداخلية الجديد مطالب بمعالجة ملف التجنيس بحزم ووفقاً للقانون

أكد النائب عبدالله المعيوف انه سيفتح ملف التجنيس في اول جلسة يعقدها مجلس الأمة لمعالجة ما شاب هذا الملف من تبعات أصبحت تهدد أمن واستقرار الكويت، مطالبا وزير الداخلية في الحكومة المقبلة بتحمل مسؤولياته ووضع حد لأعمال الفوضى والشغب التي تجري في المناطق السكنية وتهدد سلامة المواطنين وتعرض حياتهم وممتلكاتهم للخطر، متوقعا ان تزداد وتيرة العنف خلال الفترة المقبلة في ظل تراخي قبضة القانون.

عبدالله المعيوف

وقال ان المواطن يستطيع ان يعبر عن رأيه من خلال المسيرات المرخصة حيث يتولى رجال الأمن تنظيم المسيرة وحمايتها وتأمين الطرق لها اما مسيرات العنف والتخريب فإن وزير الداخلية مطالب بتجهيز كشوف المتجنسين الذين يشاركون في هذه الأعمال التي تهدد سلامة الوطن وتحث على الفوضى ومواجهة رجال الأمن، لأن هؤلاء لا يستحقون الجنسية بعد ان أصبحوا يشكلون خطرا على البلاد لما يقومون به من اغلاق للطرق واستهداف لرجال الأمن والدوريات، مشيرا الى ان قيام المخربين بإشعال الاطارات واستخدام المولوتوف ورميها على القوات الخاصة ورجال الأمن ما هي الا بالون اختبار ومقدمة لما هو أسوأ ان لم يعالج ملف التجنيس بحزم ووفقا للقانون.

خالد الشطي: اختيار الوزراء حق مطلق لرئيس الحكومة وفق نصوص الدستور

طالب النائب خالد الشطي باختيار وزراء رجال دولة اصحاب قرار لديهم رؤية واضحة، قادرين على تحقيق امال الشعب الكويتي وتطلعاته، بعد ان ادى الشعب الدور المطلوب منه واختار اعضاء مجلسه للفصل التشريعي الرابع عشر. وقال الشطي في تصريح صحافي «ان حق اختيار الوزراء هو حق مطلق لسمو الرئيس كما ينص الدستور الكويتي، نحترمه، لكننا نتمنى عليه ان يبتعد عن اساليب المحاصصة والترضيات التي كانت عنوانا للحكومات الماضية، والتي تسببت فيما وصلنا اليه من تدن في كافة المستويات، وان يشكل حكومة تكنوقراط تضم أصحاب خبرة وكفاءة قادرين على تحقيق التنمية، بعيدا عن عناصر التأزيم التي من شأنها التسبب في حدوث حالة من الاحتقان بين السلطتين التشريعية والتنفيذية».

خالد الشطي

وتمنى الشطي على الحكومة ان تتقدم الى المجلس في بداية انعقاده ببرنامج عملها، الذي يجب ان يكون واضحا، وفق وقت زمني محدد، اضافة الى خطة تنمية من شأنها تحقيق رغبة سمو الامير بجعل الكويت مركزا ماليا وتجاريا، وتكون هي خارطة الطريق التي بناء عليها يتم تحديد العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

ودعا الشطي الحكومة الى التقدم للمجلس فور انعقاده كذلك بالاولويات التشريعية المطلوب اقرارها لتنفيذ برنامج عملها، حتى يوليها المجلس اهمية خاصة بجانب اولويات النواب التشريعية ويشرع في اقرارها.

وشدد الشطي على انه لا مكان للكراهية في مجتمع البر والبحر الكويتي، فالبدو هم درع الوطن، والحضر سورها المنيع، وبين الدرع والسور قلب ينبض بحب الكويت، وينتظرنا الكثير من العمل، والشعب يترقب الإنجازات، وسنضرب مثلا رائعا في هذا المجلس الذي جاء بارادة شعبية للوحدة الوطنية.

مشاري الحسيني: ضرورة خلق لغة حوار مشتركة ورسم خارطة طريق جديدة لمعالجة القضايا الوطنية

انتقد النائب مشاري الحسيني أي محاولات تجرى حاليا للتأثير على قرارات رئيس مجلس الوزراء المرتبطة بتشكيل الحكومة الجديدة، معتبرا ان هذه المخالفات تخالف الدستور الكويتي وبالتحديد المادة 50 التي تنص على ضرورة فصل السلطات مع تعاونها.

ودعا الحسيني بدلا من هذه التدخلات أو تلك من أعضاء السلطة التشريعية في قرارات السلطة التنفيذية الى العمل على ضرورة خلق لغة حوار مشتركة ورسم خارطة طريق جديدة لمعالجة القضايا الوطنية تحت سقف المصلحة العليا للكويت وضمن معايير وطنية شفافة.

مشاري الحسيني

وفي المقابل، أكد الحسيني ان الدستور أعطى لنواب الشعب الحق في محاسبة الوزراء أو رئيس الوزراء من خلال الأدوات الدستورية التي منحتها لهم المادتان 99 و100 من الدستور الكويتي، متى ما أحس هؤلاء النواب بأن هناك اختلالا في أداء اي وزارة او اي من هيئات أو مؤسسات الحكومة، مؤكد انه لن يتوانى وزملاؤه في مواجهة اي انحراف من السلطة التنفيذية في الإخلال بواجباتها المتعلقة بمواجهة المشاكل المزمنة التي أصبحت تعاني منها البلاد وتفاقمت في المرحلة الأخيرة وتحتاج الى وقفة حازمة لمواجهتها في هذه المرحلة الاستثنائية التي تواجهها البلاد.